قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة البحوث والدراسات الاسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

الحراك السياسي الشعبي خلال أحداث عام ١٩٤١م والموقف الحكومي والبريطاني منه.

The Popular Political Movement during the Events of 1941 AD and the Stance of the Government and the British Towards It

م. د. عبد الرحيم عبيد سالم

المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

Instructor. Abdul Rahim Obaid Salem, PhD

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

Abdul_Rahim.Al_Marihej@utq.iq

Abstract

Iraqi–British relations deteriorated after the outbreak of World War II due to the Iraqi position on the latter, especially when Italy declared war on the Allied Powers. The relationship between Iraq and Britain became tense, especially when the Iraqi government announced that it would delay announcing the severing of relations with Italy, which greatly angered Britain. The circle of disagreement between the two parties began to widen, which forced Britain to increase its action against the Iraqi government in agreement with the guardian Abdul–Ilah and the Minister of Foreign Affairs Nuri al–Said. Therefore, Britain continued its pressure to exploit this ministry and thus work to disperse the influential nationalist forces in the army represented by the four colonels, and to sever diplomatic relations with Italy, which created strong reactions represented by the intervention of the military bloc and in cooperation w2. Forgetting and overthrowing the Hashemi government, and one of its results was the establishment of the National Defense Government on April 3, 1941, and Al–Kilani assumed its presidency. Then the people moved and went out with a huge wave of enthusiasm to the streets and roads, topped with chants of curses against the British and their agents in Iraq. One of the most prominent slogans chanted by the masses, young and old, was (Down with the traitors, down with the guardian Abdul–Ilah). Thousands of telegrams

poured into the government presidency in support of the revolution, and the most enthusiastic of them were the teachers and their students with nationalist feelings. With the outbreak of military confrontations with the Iraqi forces, the Iraqi tribes prepared to confront the new occupation, especially after the religious scholars issued fatwas of jihad and announced their readiness to volunteer in the ranks of the army to confront the British advance. it the civilian nationalist elements once again in a coup.

معلومات المقال

ملخص

تاريخ المقال:

اتسمتْ العلاقاتُ العراقية – البريطانية بالتدهور بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بسبب الموقف العراقي من الأخيرة، وبخاصة عندما أعلنتْ إيطاليا الحربَ ضد دول الحلفاء، فتوترتْ العلاقةُ بين الجانبين لاسيما عندما أعلنتْ الحكومةُ العراقية التريث في إعلان قطع العلاقات مع إيطاليا الأمر الذي أثارَ حفيظة بريطانيا كثيراً، وأخذتْ دائرةُ الخلاف تتسعُ بين الطرفين مما أجبر بريطانيا أنْ تُزيدَ من تحركها ضد الحكومة العراقية وذلك بالاتفاق مع الوصي عبد الاله ووزير الخارجية نوري السعيد، واستمرت بضغوطها لاستغلال هذه الوزارة، وبالتالي العمل على تشتيت القوى القومية المؤثرة في الجيش والمتمثلة بالعقداء الأربعة، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، الأمرُ الذي أوجدَ ردودَ فعلٍ قويةٍ تمثلتْ بتدخل الكتلة العسكرية وبالتعاون مع العناصر القومية المدنية مرةً أخرى في انقلاب ٢ نسيان للإطاحة بحكومة الهاشمي، وكان من نتائجها قيام حكومة الدفاع الوطني في ٣ نيسان ١٩٤١م وتولى الكيلاني رئاستها، وعندها تحركَ الشعبُ وخرجَ بموجةٍ عارمةٍ من الحماس إلى الشوارع والطرقات تعلوها هتافات اللعن ضد البريطانيين وأعوانهم في العراق وكان من أبرز الشعارات التي رددتها الجماهير: **(يسقط الخونةُ يسقطُ الوصي عبد الاله)** وانهالتْ على رئاسة الحكومة آلاف البرقيات تأييداً للثورة، وأكثرهم حماسة هم المدرسون وطلابهم من ذوي المشاعر الوطنية، ومع اندلاع المواجهات العسكرية مع القوات العراقية استعدتْ العشائرُ العراقية لمواجهة الاحتلال الجديد وبخاصة بعد اطلاق علماء الدين فتاوى الجهاد وأعلنتْ استعدادها للتطوع في صفوف الجيش لمواجهة الزحف البريطاني، لذلك سعتْ الحكومةُ البريطانية بكل ما لديها من طاقةٍ أنْ تكسبَ الشعبَ العراقي بفئاتهِ كافة إلى جانبها لا سيما رؤساء العشائر وكبراء وسادة القوم جاء ذلك من خلال الواجهات الدعائية التي طرحتها في الساحة ومنها على سبيل المثال لا الحصر **(نادي إخوان الحرية)** ونتيجة للدعاية الإعلانية البريطانية انضمَّ عددٌ ليس بقليل من أبناء الشعب وبخاصة شيوخ العشائر إلى تلك الجمعيات، وبذلك تمكنتْ بريطانيا من استعادة سيطرتها على البلاد مما أدخلَ البلادُ في مرحلة جديدة من الحياة السياسية اختلفتْ تماماً عن سابقتها واحتاجتْ إلى مواقفَ وتحدياتٍ للخروج من الوضع الجديد راهن عليها الحراك السياسي الشعبي فضيَّقَ المنافذَ والمساحاتِ على المحتل.

١ – المقدمة:

تعرضَ العراقُ لكثيرٍ من المنازعات السياسية والحروب والاحتلال وذلك لدوافعَ وأهداف باتتْ واضحة للعيان وكان الشعبُ العراقي في حالة التصدي المستمر وبأشكال عديدة أبرزها: المقاومة، والثورات المسلحة وغير المسلحة عندما كان الغزاةُ يتوجهون صوب البلاد لأجل السيطرة على موارده والتحكم بمقدراته؛ لغنى أرضه بالخيرات والثروات المعدنية فكان وما زال مطمع الشرق والغرب ومع هذا كانوا يزعمون بأنَّهم جاءوا من أجل انقاذ الشعب وتحريره من السلطات الظالمة إلَّا إنهم بعد أنْ ثبتوا أقدامهم بانتْ حقيقتهم وعاملوا الشعبَ بسياسة الدم والحديد واستخدموا شتى أنواع أساليب القمع وتناسوا بأنَّ هذا الشعب لا يصبرُ كثيراً على الحيف فقد خُلقَ حراً مُحباً للحرية ورافضاً للعبودية والهوان؛ لذلك كان هناك حراكاً سياسياً شعبياً ثارَ وبدأتْ جماهيرهُ تتواصل بعضُها مع البعض الآخر فعقدتْ الاجتماعات فيما بينها تحت راية وتوجيه علماء الدين العراقيين لما يمتلكونه من نفوذ وتأثير في الوسط الشعبي، فكان صدى المواجهة خلال أحداث عام ١٩٤١م ذاتَ تأثيرٍ واضحٍ تجلى من خلال الحراك السياسي الشعبي على مختلف الأصعدة ولأهمية هذا الموضوع كونه يدرس مواقف عديدة تتضح فيها المواقف الشعبية وردود الأفعال الحكومية والبريطانية منها فقد قُسمت الدراسة إلى مبحثين: تضمن الأول منهما التطورات السياسية الداخلية قُبيل أحداث عام ١٩٤١م، مضافاً إلى الموقف الشعبي من حكومة الإنقاذ الوطني وأهم الأحداث السياسية التي تزامنتْ معها، وأمَّا المبحثُ الثاني فتضمن بيان الموقف الشعبي من المواجهة مع الاحتلال البريطاني وكذلك سياسة بريطانيا تجاه الحراك السياسي الشعبي وما رافق هذه السياسة من ممارساتٍ أدلتْ بمعطياتها على الواقع السياسي الداخلي. اعتمدت الدراسة على عدد لا بأس به من المصادر المهمة والتي كانت تحتوي على معلومات جيدة وصفت الأحداث فيها، كانت هذه المصادر متنوعة ومتعددة أبرزها مذكرات بعض السياسيين العراقيين أهمها مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩–١٩٤٣، فضلاً عن الصحف والمجلات العربية والمحلية منها صحيفة الزمان وصحيفة البلاغ وكذلك صحيفة البلاد، واعتمدت الدراسة أيضاً على الكتب العربية منها كتاب التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣ لمؤلفه جعفر عباس حميدي وكتاب تاريخ الوزارات العراقية لعبد الرزاق الحسني، مضافاً إلى الرسائل والأطاريح ومنها رسالة الماجستير (الاحتلال البريطاني الثاني للعراق دراسة تاريخية في أساليبه ومظاهره)

للطالب محمد حازم الجبوري فقد أثرت هذه المصادر الدراسة بكثير من المعلومات التي وظفها الباحث للوصول إلى الحقائق التاريخية خلال مدة البحث.

٢.المبحث الأول: الواقع السياسي في العراق حتى عام ١٩٤١.

أولاً: التطورات السياسية الداخلية قُبيل أحداث عام ١٩٤١م.

مرتْ العلاقاتُ العراقية – البريطانية بسلسلةٍ من التطورات بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول عام ١٩٣٩م فقد اتسمتْ بالتدهور بسبب الموقف العراقي في تلك المدة لا سيما بعد أنْ أخذتْ وزارة نوري السعيد بالضعف مما اضطره إلى تقديم استقالته في ١٨ شباط ١٩٤٠م، ولكنهُ سرعانَ ما أعادَ تشكيل وزارته الخامسة في ٢٢ شباط من العام نفسه[١]. ومن الجدير بالذكر فإنَّ وزارة السعيد الخامسة لم تستمرْ سوى أشهر معدودة إذ قدم استقالته في ٣١ كانون الثاني؛ بسبب الخلاف مع الضباط الأحرار بعد موقفه المؤيد للدخول إلى الحرب بجانب بريطانيا، فشكَّلَ رشيدُ عالي الكيلاني وزارته الثالثة في اليوم نفسه[٢]، وعندما أعلنتْ إيطاليا الحرب ضدَّ دول الحلفاء توترتْ العلاقةُ بين العراق وبريطانيا وبخاصة عندما أعلنتْ الحكومة العراقية التريث في إعلان قطع العلاقة مع إيطاليا الأمر الذي أثارَ حفيظةَ بريطانيا[٣]. وهكذا أصبحَ موقف عدم الثقة بحكومة رشيد الكيلاني يمثلُ سمةً أساسية في سياسة الحكومة البريطانية فضغطتْ الأخيرةُ كثيراً على الجانب العراقي في محاولة لإضعاف حكومة الكيلاني وأخذتْ دائرةُ الخلاف بين الطرفين تتسع مما أجبرَ بريطانيا أنْ تزيد من تحركها ضد وزارة الكيلاني وذلك بالاتفاق مع الوصي عبد الاله ووزير الخارجية نوري السعيد.[٤] ومما يجدر ذكرهُ كان تخطيطُ المعارضة داخل المجلس النيابي تجاه وزارة الكيلاني هو لإرضاء البريطانيين والوصي عبد الاله وتماشياً مع ما أرادهُ نوري السعيد

(١) سعاد بن رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٣٩–١٩٤٥، بغداد، ١٩٨٨، ص٨٤.

(٢) غانم محمد الحفو، التطورات السياسية في العراق المعاصر، الموصل، ١٩٨٦، ص٨٧.

(٣) د. ك. و. البلاط الملكي، قرارات مجلس الوزراء العراقي، ملفة رقم٥/١٩، وثيقة رقم ٣٩٦.

(٤) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١–١٩٤١، بغداد، ١٩٧٩، ص١٢٩.

بهذا الشأن وبهذا الصدد صرح النائب رابح العطية قائلاً: "**يدفعني الكلام إلى شيء اعتقد من المصلحة أنْ يطلع أفراد الشعب والأمة عليه، وبالأصح إنهُ موضوع هام يعبر عن أفكار الأمة العربية والعراق خاصة، وإنَّ هذا الموضوع جاءَ في خطاب العرش فيما يخص علاقتنا بحليفتنا بريطانيا أو الدول الديمقراطية الأخرى وما ينتظر من هذا الحصول للأمة العربية على استقلالها وحريتها والتي هي غاية كل أمة ينقصها الاستفادة من هذه الأمور الحيوية**"(١). من جانب آخر صعَّد السفيرُ البريطاني في بغداد بازل نيوتن (**Bazel Newton**) ضغوطاته على الوزارة الكيلانية لتُقدِم استقالتها لا سيما بعد هروب الوصي عبد الاله فاستقالت الوزارة في ١٣ كانون الثاني ١٩٤١م(٢)، وبعدَ استلام الوصي عبد الاله استقالة حكومة الكيلاني، فكلَّف طه الهاشمي بتشكيل الوزارة وشكلها الأخيرُ في الأول من شباط ١٩٤١م(٣). كانتْ وزارة الهاشمي تعبرُ عن مصالح القوى القومية لكونه واحداً منهم، كما إنَّها كانتْ حكومة مخيبة لآمال كثيرٍ من العراقيين فقد رضختْ في النهاية للضغوط الخارجية وأوامر الوصي؛ لذلك استمرتْ بريطانيا في ضغوطها لاستغلال هذه الوزارة وبالتالي العمل على تشتيت القوى القومية المؤثرة في الجيش والممثلة بالعقداء الأربعة، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، الأمرُ الذي أوجدَ ردودَ فعلٍ قوية تمثلتْ بتدخل الكتلة العسكرية وبالتعاون مع العناصر القومية المدنية مرةً أُخرى في انقلاب ٢ نسيان والإطاحة بحكومة الهاشمي وكان من نتائجها قيام حكومة الدفاع الوطني في ٣ نيسان ١٩٤١م وتولى الكيلاني رئاستها(٤). وكان هروب الوصي عبد الاله لجوئه إلى إحدى السفن البريطانية في البصرة، واختيار الشريف شرف وصياً على العرش، بدايةً لانتهاء حكومة الدفاع الوطني العسكرية المؤقتة وتهيأتْ الظروف لتشكيل حكومة

(١) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة التاسعة، الاجتماع الدوري الرابع، محضر الجلسة(٨).

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، بغداد، ١٩٨٨، ص١٩١.

(٣) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي١٩١٩-١٩٤٣، ج١، بيروت، ١٩٦٧، ص٣٨٧.

(٤) جعفر عباس حميدي، موقف السفارة البريطانية من حكومة الدفاع الوطني، مجلة آفاق عربية، العدد (٢٤)، ٧ تموز ١٩٨٩، ص٤٦.

رشيد عالي الكيلاني الرابعة للمدة (١٢ نيسان ١٩٤١-٢٩ آيار من العام نفسه)[١].

ثانياً: الموقف الشعبي من حكومة الدفاع الوطني.

بعد إعلان نبأ إقالة الوصي عبد الاله وتشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة الكيلاني تحرك أبناء الشعب وخرجوا بموجة عارمة من الحماس إلى الشوارع والطرقات تعلوها هتافات اللعن ضد البريطانيين وأعوانهم في العراق وكان من أبرز الشعارات التي رددتها الجماهير شيباً وشباناً: **(يسقطُ الخونة يسقطُ الوصي عبد الاله)** وانهالتْ على رئاسة الحكومة آلاف البرقيات تأييداً للثورة وأكثرهم حماسة هم المدرسون وطلابهم من ذوي المشاعر الوطنية، مضافاً إعلان بعض المنظمات والنوادي القومية تأييدهم ودعمهم للثوار.[٢] سعى الوصي عبد الاله منذ بداية هروبه وبدعم من قبل السفير البريطاني كينهان كورنواليس(**Cornwallis**) لتهيئة الأجواء ضد حكومة الدفاع الوطني عن طريق إثارة الشعب في محافظات العراق كافة من خلال توزيع الأموال التي وضعت تحت تصرفه على شيوخ العشائر وزعماء القبائل[٣]، وتنفيذاً لتلك المهمة سافرَ علي جودت الأيوبي إلى ناحية (بلد) ونزل في ضيافة أبناء عمومة الشيخ عجيل الياور(**الباشوات**) ولكنهُ لم يحصلْ على الدعم الشعبي[٤]، كما سافرَ جميل المدفعي إلى الموصل واتصلَ بالمتصرف تحسين علي لغرض تعبأة الشعب إلى جانب الوصي[٥]. وتأكيداً لموقف أبناء الموصل خرج الشيخ صفوك الياور بمعية جميل المدفعي وقاما بجولة في مضارب عشائر شمر والعشائر الأُخرى في مدينة الموصل ليطلعه على مدى الاستعداد الشعبي لتلبية أي نداء توجهه حكومة الدفاع الوطني، واستحالة القيام بأية حركة مضادة لها في الموصل[٦]، ومن هنا نجد المدفعي قد فشلَ في استمالة الجماهير وهذا ما أكدهُ الشيخُ صفوك الياور شيخ مشايخ عشائر شمر بعد

---

(١) علي محمود الشيخ علي، محاكمتنا الوجاهية، بيروت، (د. ت)، ص١٨٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، بيروت، ١٩٦٤، ص١١٥.

(٣) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، بغداد، ١٩٧٧، ص١٠٢.

(٤) عمار يوسف عويد، الموصل خلال ثورة مايس ١٩٤١، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص٢٦.

(٥) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٤٨.

اجتماعه مع المدفعي مساء يوم ١٢ نيسان ١٩٤١م قائلاً: "**نحنُ نؤيد العراقَ وثوارَ العراق والدفاع عن العراق ونقفُ ضد الوصي عبد الاله إذا كانتْ مآربهُ ضد الوطن وسوف نقاوم، حتى لو كلَّفَ الأمرُ فإنَّنا سنشيع العصيان المدني ضد الوصي وأعوانه**"[١]، في حين يرى الباحثُ توماس فردريك أنَّ عشائر شمر وغيرها من عشائر الموصل تعاونتْ خلال الحرب العالمية الثانية مع البريطانيين وحصلوا على بعض المنافع المادية كالخدمة بصفة مساعدين عسكريين والاستفادة من بيع الحبوب وغيرها[٢]. من جانب آخر كان للتحرك الشعبي الداخلي أثره أثناء وجود الوصي في البصرة وبخاصة عند وصول بعض زعماء القبائل إليها أمثال محمد العريبي وشبيب المزبان وشواي الفهد وكاطع العوادي، وأشارتْ بعضُ التقارير بأنَّ الأخيرَ شوهدَ في دائرة البرق والبريد محاولاً الاتصال بأحد العُقداء الأربعة ممَّا يوحي بأنهُ كان موفداً من حكومة الدفاع الوطني للاطلاع على أوضاع البصرة عن قرب[٣]، التي أجمع سكانها على تأييد حكومة الدفاع وقد تجسد ذلك بخروج تلاميذ المدارس باستعراض منظم وساروا في الطرق العامة معبرين عن فرحتهم بالحكومة الجديدة، وتوجهوا إلى دار المتصرفية وعندها خرج وكيل المتصرف (صالح حمام)ألقى فيهم كلمة عبر فيها عن شكره لمشاعرهم الوطنية [٤]، لذلك عمَّ الابتهاج والسرور عند خلع الوصي عبد الاله وإسناد الوصاية إلى الشريف شرف حيث رفعت الأعلام في كل مكان وعلى كل دار ومؤسسة فرحاً بهذا التغيير[٥] ، مضافاً إلى ذلك ذهبَ وفدٌ شعبي إلى العاصمة بغداد تشكلَ من بعض الشخصيات البصرية أبرزهم: عبد الرزاق بركات، واحمد الزهير، وعبد المجيد العيسى وآخرين لتقديم التهاني للحكومة الجديدة[٦] . كان سكانُ البصرة متيقظين للدعايات المغرضة التي أطلقها

---

(١) عمار يوسف عويد، المصدر السابق، ص٢٩.

(٢) توماس فريدريك وليمسون، التاريخ السياسي لشمر الجربا قبيلة من الجزيرة العربية ١٨٠٠–١٩٥٨، ترجمة جوزيف نادر بولص، لندن، ١٩٩٩، ص٢٦٣.

(٣) زينب كاظم أحمد العلي، البصرة خلال مايس ١٩٤١، البصرة، ١٩٩٢، ص٥١.

(٤) صحيفة السجل، البصرة، العدد (٨١)، ١٣ نيسان ١٩٤١.

(٥) صحيفة السجل، العدد (٨٠)، ١٢ نيسان نيسان ١٩٤١.

(٦) صحيفة البلاد، بغداد، العدد (١٦٧٧)، ١٣ نيسان ١٩٤١.

بعضُ المعترضين على التغيير الجديد نتيجة لتعرض مصالحهم الشخصية والفئوية للخطر وبخاصة الجماعات التي عُرفتْ بولائها للأجنبي[١]. كما نالتْ حكومةُ الدفاع الوطني دعمَ أغلب عشائر العراق فعلى سبيل المثال لا الحصر أرسلَ الشيخ صفوك الياور برقية إليها تضمنت: "**تؤيدُ حكومتكم الوطنية وجيشنا الباسل ونعاهدكم على الكفاح وفقكم الله لخير البلاد**"[٢]، مضافاً إلى ذلك أرسلَ زعماء عشائر شمر وعنزه وعبده وغيرهم برقياتِ تأييدٍ إلى حكومة الدفاع الوطني[٣]. وبعثَ الشيخان رشيد وعبيد الطابور نيابةً عن رجال عشيرة الجبور برقيات إلى حكومة الكيلاني عبروا فيها عن موقفهم الداعم والمؤيد لحكومته جاءَ فيها: "**عشائرُ الجبور في القيارة تؤيد موقف فخامة الكيلاني**"[٤]. وأمَّا عشائر آل حمدون ورئيسهم محمود العلي وعشائر الحديدين وممثليهم محمد اليوسف ومحمد الوشان وسليمان المحيميد فقد أرسلوا برقياتهم وتضمنت: "**عشائرنا تؤازركم وتحيي الجيش وتستنكر أعمال الوصي**"، ومثلُها فعلتْ العشائرُ الأُخرى في شمال العراق ومنها عشائر البو عامر وعشائر الكواحمة وعشائر الزيدكية وغيرها[٥]، وكذلك كان دور أغوات أغوات الموصل فقد عبروا عن تأييدهم لحكومة الدفاع الوطني[٦]. انطلقَ الحراك السياسي الشعبي في وسط وجنوب العراق من مدينة السماوة إذ قادَ الحراك فيها كل من محسن العلي وسليمان الناصر رؤساء عشائر البو حسان، وشنشول الحسن رئيس بني ازيرج، ومنشد الأمين وشعلان الزين رؤساء عشيرة الأعاجيب وأعلنَ الجميعُ مؤازرتهم لحكومة الكيلاني بمعية الجيش العراقي الباسل وحارس الوطن الأمين[٧]. فيما تحركَ أهالي الديوانية عندما أبرق مشايخها وهم: ناظم عوزي عن عشيرة المحينة، وعطوي الحمزة عن عشيرة الحمزة، ومريعي الحمود نيابة عن بني سلامة،

(١) صادق حسن السوداني، لمحات موجزة عن من تاريخ نضال الشعب العراقي، بغداد، ١٩٧٩، ص٥٨.

(٢) صحيفة فتى العراق، بغداد، العدد (٧٠)، ١٣ نيسان ١٩٤١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) صحيفة فتى العراق، بغداد، العدد (٧٠)، (٧٠)، ١٣ نيسان ١٩٤١.

٥(٥) مجلة البلاغ، النجف الأشرف، العدد العدد (٩٦٩)، ١١ نيسان ١٩٤١، ص٥٦.

(٦) صحيفة فتى العراق، العدد (٦٨)، ٩ نيسان ١٩٤١.

(٧) صحيفة الزمان، بغداد، العدد (١٨٠)، ٧ ٧ نيسان ١٩٤١.

وتومان العبد عن خفاجة، وشعلان الشهد عن آل بدير مضافاً إلى زعماء عشائر الصيفان، والنادير، وغماس برسائل إلى حكومة الكيلاني مؤكدين فيها على استعداد أبناء عشائرهم لبذل الغالي والنفيس من الحفاظ على حكومة الدفاع الوطني، ومن الشامية أرسلَ رئيسُ عشائر حجام حمود الجبار، ورئيس عشائر الضعاف عطية الجبر ببرقيات التأييد للحكومة الجديدة[١]. ومن مدينةِ النجف كان الحراكُ الشعبي على أعلى مراتبه عندما تجمهر أبناء عشيرة آل فتله أمام رؤساءهم وهم مفيض الحاج سعد، وعطية أبو كلل، ومجبل الفرعون، وكذلك أبناء عشائر العيون وعشائر السادة الصرافة حاملين أسلحتهم للدفاع عن الحكومة العراقية الجديدة[٢]، وكان أبرز المهنئين من رؤساء العشائر الحاج عطية أبو كلل، وجبر عبود الشربة جاء في برقيتهم: "**يسرنا أن نرفع تهانينا لفخامتكم لإحرازكم ثقة البلاد وتسنمكم رئاسة الوزارة نؤيدكم بقلوبنا**"[٣].

وأرسلَ الشيخُ حمدي العبد رئيس عشائر المسعود في كربلاء، والشيخ عبد الرضا النعمان رئيس عشائر البو عويد، ورشيد الحميري شيخ عشائر الحميرات، والشيخ بدري الثجيل رئيس البو عواد، ومحمد الرشيد عن عشائر اليسار، برقياتهم المؤيدة لرئيس الحكومة (الكيلاني) أعلنوا فيها أيضاً استعدادهم لدعم الحكم الجديد بما يرونهُ مناسباً وأوضحوا لهم مدى استعداد الحراك الشعبي لمناصرةِ حكومة الدفاع الوطني[٤]، ومن مدينة طويريج أرسلَ رئيس عشيرة البراجم الشيخ محسن الحسن برسالة تهنئة جاءَ فيها: "**أهنئُكُم وأهنئُ الأمةَ بكم وأسأله تعالى أنْ يوفقكم**"[٥]، ومن طويريج أيضاً أرسلَ عددٌ آخرَ من وجهاء وسادة العشائر العراقية التهاني والتبريكات أبرزهم: الشيخ محمد العبود، والسيد هادي المحنة جاءَ فيها: "**تؤيدُ موقفكم الشريف، وموقفنا موقف الجيش الباسل حاضرين بكل قوانا**".[٦] وأمَّا وأمَّا في مدينة سامراء فقد أبرقَ رؤساء العشائر ومن أبرزهم: عبد اللطيف الجاسم

---

(١) صحيفة الزمان، بغداد، العدد (١٨٠)، ٧ نيسان ١٩٤١.

(٢) صحيفة الزمان، بغداد، العدد (١٨٠)، ٧ نيسان ١٩٤١

(٣) كامل سلمان الجبوري، السيد أبو الحسن الحسن ١٢٨٤–١٣٦٥ه، مج٢، النجف، ٢٠١٥، ص٣٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٨٤.

(٥) صحيفة البلاد، العدد (١٦٧٣)، ٧ نيسان نيسان ١٩٤١.

(٦) صحيفة البلاد، العدد (١٦٧٤)، ٨ نيسان نيسان ١٩٤١.

رئيس عشائر البو باز وغيره من الشيوخ في تلك المدينة ببرقية إلى حكومة الكيلاني جاء فيها: "**نحنُ رؤساء عشائر سامراء نؤيد فخامتكم والجيشَ الباسل ملتفين حولَ عرش ملكنا المفدى...**"(١). وأرسلَ زعماءُ العشائر في المحمودية ومنهم نشوان العيول، ونرمان السمير، ومجول العلي، وعبد الله الرومان عن عشائر الغرير، وأحمد السعيد عن عشائر السعيدات ببرقيات دعم وتأييد إلى حكومة الكيلاني جاءَ في مطلعها: "**تؤيدُ حركتَكُم المباركة**"(٢). وبعثَ شيوخُ العشائر برقيات التأييد من مدينة الفيصلية وعلى رأسهم الشيخ عودة الحسين عن عشائر الشبانة، وبدر المحيسن عن عشائر المواشي، ومهدي الشلال عن عشائر السلامية، وعليوي الحسين عن الشهيب، وأبو هرمز عن عشائر الطهامزة برقيات تأييد لحكومة الدفاع الوطني في بغداد(٣). يتضحُ مما سبق بعضَ النقاط المهمة والتي لابدَّ من بيانها وهيَ:

١- استمرتْ بريطانيا في ضغوطها لاستغلال الوزارات وبخاصة وزارة طه الهاشمي وعملتْ بالتالي على تشتيتْ القوى القومية المؤثرة في الجيش والممثلة بالعقداء الأربعة، وقطعتْ العلاقاتِ الدبلوماسية مع إيطاليا، الأمرُ الذي أوجدَ ردودَ فعلٍ قوية تمثلتْ بتدخل الكتلة العسكرية وبالتعاون مع العناصر القومية المدنية وكان من نتائجها قيام حكومة الدفاع الوطني في ٣ نيسان ١٩٤١م وتولى الكيلاني رئاستها.

٢- حصلتْ حكومةُ الدفاع الوطني على تأييدٍ عالٍ من العشائر العراقية من خلال برقيات التهنئة التي قدمها ممثلي العشائر وهم شيوخها ووجهائها.

٣-كانتْ هناك نسبة ليست بالقليلة من أبناء الشعب العراقي تحملُ شعوراً وطنياً عالياً عبرتْ من خلاله بضرورة إجراء الإصلاحات العامة في البلاد.

٣.المبحث الثاني: الحراك السياسي الشعبي تجاه السياسة البريطانية

أولاً: الموقف الشعبي من اندلاع المواجهة العسكرية مع بريطانيا.

اعتبرتْ السلطاتُ البريطانية عودةَ الكيلاني إلى الحكم تهديداً في العراق والشرق الأوسط ولهذا تدخلتْ عسكرياً للقضاء على حكومة الانقلاب إذ تهمتها

(١) صحيفة الزمان، بغداد، العدد (١٨٠)، ٧ نيسان ١٩٤١.

(٢) صحيفة الزمان، بغداد، العدد (١٨٠)، ٧ نيسان ١٩٤١.

(٣) صحيفة الزمان، العدد (١٨١)، ٨ نيسان ١٩٤١.

بموالاتها لدول المحور وبالتالي رفضتْ الاعتراف بالوضع الجديد في العراق[١]. ومع اندلاع المواجهة العسكرية مع القوات العراقية استعدتْ العشائرُ العراقية لمقاتلة الاحتلال الجديد وبخاصة بعد اطلاق علماء الدين فتاوى الجهاد ومنها عشائر البصرة عندما وصلَ إليها اللواء الركن إبراهيم الراوي حيث رحبَ به أبناءُ البصرة وأعلنوا استعدادهم للتطوع لمواجهة الزحف البريطاني[٢]، كما وصلَ إلى البصرة وفدٌ من لواء العمارة لإبداء مشاركتهم مع عشائر البصرة في مواجهة الزحف البريطاني وعلى إثر ذلك تبرعَ بعضٌ من الشيوخ بعدد من الزوارق النهرية وأبرز من تبرع الشيخ مجيد الخليفة، وشواي الفهد وآخرين، وفُتحَ بابُ التطوع لأبناء الشعب وشُكلتْ لجنةٌ لتنظيم القوات الشعبية.[٣] وبناءً على ذلك تم تشكيل قوات العشائر في لواء البصرة والعمارة وأُطلق على المتطوعين في هذين اللواءين بـ**(القوات الوطنية)** وعهدتْ إليها خطة كسر السدود المُحيطة بالقوات البريطانية، ولتنفيذ هذه المهمة قُسمتْ القواتُ العشائرية إلى قسمين: الأول عشائر القرنة، والآخر عشائر لواء العمارة[٤]، وأمَّا أبناء الفرات الأوسط فقد انقسمتْ بين مؤيدٍ لحكومة الكيلاني وآخرَ مؤيد للوصي عبد الاله وكان أبرز من تحرك الشيخ عبد الواحد آل سكر الذي قادَ عشائر آل فتله لدعم حكومة الكيلاني، فيما كان موقف أبناء العشائر الأُخرى ومنها الأكرع وبني حسن وجبور وغيرهم لهم موقف مغاير دعموا فيه حكومة الوصي[٥]. وأمَّا عشائر أبناء مدينة المشخاب فكانتْ لهم ارتباطات مع القوات الشعبية التي قادها الحاج عبد الواحد آل سكر الأمرُ الذي أدَّى إلى حصول تطورٍ خطيرٍ في العلاقات بين رؤساء العشائر فقد انحلَّ الحلف القديم بين عبد الواحد آل سكر وبين الشيخ أبو طبيخ ما نتجَ عنه انحلال الحراك

---

(١) عبد الرحيم ذو النون زويد، العراق في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص١٠٧.

(٢) إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني- دراسة في تطور تاريخ الحركة الوطنية العراقية، بيروت، ١٩٧٤، ص١٦٣.

(٣) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، المصدر السابق، ص٧٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٥) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ١٩٢١، الملفة د/١٩، رقم الوثيقة ١٢.

الشعبي إلى قسمين مختلفين [١]. وتلبيةً لفتوى الجهاد التي صدرتْ من علماء النجف الأشرف في ٨ مايس ١٩٤١م سافرَ وفدٌ شعبي من زعماء عشائر ديالى أبرزها: عشيرة عنزه، والجبور، والصائح، وبني زيد، والزهيرية إلى بغداد التقى الرئيس الكيلاني وحينها أعلنوا مساندتهم للحكومة [٢]. كما كان لعشائر الدليم موقفهم الثابت والواضح وبخاصة العشائر القاطنة في أعالي الفرات وتحديداً في عانة وحديثة باستجابتهم لدعوة التطوع في صفوف الجيش العراقي لمواجهة الخطر البريطاني ومن أبرز من استجاب لذلك على سبيل المثال لا الحصر عشائر المعاضيد برئاسة الشيخ عياده المطر، وعشائر آلبو محل برئاسة عفتان الشرجي، وعشائر البوميات برئاسة الشيخ مرزوك، وعشائر الغريرية برئاسة سلامة السعيد[٣]، مضافاً إلى ذلك قامتْ عشيرةُ زوبع بقيادة الشيخ خميس الضاري بمواجهة الزحف البريطاني نحو العاصمة بغداد وقدَّموا أروعَ صور المعارك فيها وكبَّدوا قوات الاحتلال خسائر جسيمة بالأرواح والمعدات[٤]، ونفذَ أبناءُ عشائر عنزة أعمالاً هجومية في بحيرة الحبانية استهدفوا فيها المكائن والآلات العسكرية المستعملة هناك[٥] ولعشائر الموصل وتوابعها دورٌ بارزٌ في تأييد ثورة مايس ويأتي هذا الدور من خلال المواجهة العسكرية مع القوات البريطانية عندما اندفعتْ عشائرُ الحميدات إلى مركز المدينة وهي مدججةٌ بالأسلحة مطالبة الحكومة المحلية بالتوسط لها للالتحاق بالمتطوعين[٦]،

(١) وبصدد هذا الاختلاف سُئل الشيخ أبو طبيخ عن عدم مناصرته لحركة الضباط الأربعة رغم إنه يتفق معهم في بعض الرؤى السياسية ومنها مناهضة المحتل وهيمنته على البلاد فأجاب قائلاً: "**إن حركة الضباط الأربعة كانت حركة متهورة ومتسرعة لقد جاءوا برشيد عالي الكيلاني ليحكموا من خلاله على نفس الشاكلة التي جاء بها بكر صدقي بحكمة سليمان ليكونوا صورة للشرعية والدستورية وجلب الحكام بفعل الدبابات مرفوضة ويهدف الضباط من خلالها إلى تسيير الحكم حسب رغباتهم وأهوائهم**". ينظر: احمد كامل أبو طبيخ، السيد محسن أبو طبيخ سيرة وتاريخ، بغداد، ١٩٩٩، ص٣١١.

(٢) صحيفة الزمان، العدد(١١٠٧)، ١٠ آيار ١٩٤١.

(٣) خاشع المعاضيدي، من بعض أنساب العرب في أعالي الفرات، بغداد، ١٩٨١، ص١٠٧.

(٤) لونكريك، العراق الحديث، ج٢، ص٤٧٠.

(٥) المصدر نفسه، ص٤٧١.

بالمتطوعين[١]، وفي مدينة سامراء ثارتْ عشائرُها ضد المحتلين وتبرع الشيخ محمود الأسدي بمائة وخمسين بندقية لدعم المتصدين للاحتلال البريطاني، وأسهمتْ عشائرُ شمر وعلى رأسها الشيخ صفوك الياور بمبلغ(١٥٠) دينار، والشيخ مشعان الفيصل بمبلغ (٥٠) دينار، والشيخ فرحان الحمدي بمبلغ (٢٥٠) دينار، والشيخ صفوك الياور تبرع بكمياتٍ كبيرة جداً من الحنطة والشعير والأغنام وسُلمتْ هذه المبالغ إلى رئيس البلدية الذي سلمها بدوره إلى المتصرف كرصيدٍ مالي للثورة.[٢] وتجمعتْ عشائرُ شمر في مدينة تلعفر بعضُها قربَ البعض الآخر تعبيراً عن تأييدها للثورة وتوفير الحماية الأمنية لمدينة الموصل حذراً من تعرضها إلى أي خطر، وبناء على ذلك اتصلَ الشيخُ الياور بوكيل المتصرف (قاسم مقصود) وأبلغهُ عن نواياه بإرسال أبناء عشائرهِ إلى الموصل لحفظ الأمن وتوفير الحماية اللازمة هناك، وتأكيداً لهذه المواقف حضر الشيخ مشعل الياور إلى بغداد وطلبَ من الحكومة العراقية انضمام قوات عشائر شمر إلى القوات الحكومية العراقية[٣]، وهكذا استمرتْ عشائرُ الموصل في تأييدها للثورة ومواجهة المحتل البريطاني إذ طلبَ شيخُ عشائر البدران عبد الله الحمد العاص من أبناء عشيرته وكان عددهم ما يقارب الخمسمائة مقاتل التوجه إلى الموصل والتهيؤ للقتال ومواجهة الإنكليز[٤]. وفي سياق الموضوع أعلنتْ عشائرُ الجبور في مدينة الموصل وأطرافها عن كامل استعدادها للتطوع في صفوف الجيش للدفاع عن الوطن ومن أبرز ما أصدرهُ زعماء القبائل جاءَ فيه: "**إننا سالم الحمادي، وعبد الله السالم سبق وإنْ عاهدنا اللهَ والوطنَ بالذود عن كرامة العراق ومقاتلةِ أعداءهِ الإنكليز وتطهيره من أرجاسهم الخبيثة**"[٥]، كما تطوعَ من عشائر الجبور الشيخ محمود الناصر ومعهُ المئات من محلة النبي شيت (عليه السلام)، فضلاً عن إسهامات عشائر عنزة وطي والعكيدات

(١) عمار يوسف عويد، المصدر السابق، ص٨٣.

(٢) شملت تبرعات الشيخ الياور (١٠٠٠) كيس من الحنطة و(٥٠٠) رأس من الغنم. صحيفة فتى العراق، العدد (٨٢)، ٢٤ آيار ١٩٤١.

(٣) صحيفة الزمان، العدد (١٢٢٣)، ٢٧ آيار ١٩٤١.

(٤) عمار يوسف عويد، المصدر السابق، ص٨٥.

(٥) صحيفة الزمان، العدد (١٢١)، ١٠ آيار آيار ١٩٤١.

والراشد وموقفهم المؤيد لحكومة الكيلاني فقد أبرق الشيخ عبد الله سليمان وحسين السلطان ومحمد الفارس اعلنوا عن موقفهم الداعم للحكومة الجديدة واستعدادهم للتضحية في سبيل الوطن[١]. وبالمقابلِ حاولتْ السلطاتُ البريطانية كسبَ ود العشائر العراقية فقررتْ منح مليون باون إسترليني لتغطية نفقات الشيوخ وأخذتْ تُحرض الشعب على الثورة ولتنفيذ هذه المهمة بادرَ غلوب باشا بإرسال الوفود إلى زعماء القبائل في عموم المناطق إلَّا إنَّهم لم يستجيبوا لهم وقد أفادتْ إحدى الوثائق الخارجية البريطانية ما نصه: "**نحنُ نتمنى تجنيد الأصدقاء من القبائل ضد حكومة رشيد عالي**"[٢]، وإلى هذا المعنى أشارَ القائدُ البريطاني في الشرق الأوسط ويفل (Wevul) قائلاً: "**إنَّ القوى في البصرة ينبغي أنْ لا تحاول التحرك والتوغل في العراق إلَّا بعد ضمان تحقيق التعاون مع العشائر العراقية**"[٣]. عندما أخفقتْ ثورةُ مايس ١٩٤١م التحررية في تحقيق أهدافها وعودة الوصي عبد الاله واستلامه دفة الحكم مرةً أخرى، منحَ الشارع الشعبي فرصة مغايرة للتعبير عن آراءهم برفضهم الثورة، وبرز الموقف الجديد بعد أنْ فشلتْ السلطاتُ الحكومية في الحصول على فتاوى جديدة لمراجع الدين مغايرة للفتاوى القديمة التي أعلنتْ فيها الجهاد، فاستدعتْ السلطاتُ الحكومية أعيانَ الشعب إلى العاصمة بغداد لعرض الطاعة والولاء للوصي لا سيما بعد الإغداق عليهم بالهبات والعطايا[٤]، وأمَّا البعضُ الآخر من السادات ورؤساء العشائر والوجهاء ممن لم يحضرْ إلى بغداد لتقديم الولاء فقد أرسلوا برقياتِ التهنئة والتأييد إلى الوصي عبد الاله فمن مدينة سوق الشيوخ أرسلَ الشيخُ نجي العودة عن عشيرة المطران برقيةً جاء فيها: "**عَمنا وعشائرنا البشر بعودتكم للبلاد أدامكم الله ذخراً تحت**

---

(١) صحيفة الزمان، العدد (١١١)، ٢٣ آيار ١٩٤١.

(5) F.O.371/2706, X /M0305, from W.O, 18-6-1941.

(٣) الحرب البريطانية العراقية سنة ١٩٤١ رؤية بريطانية، ترجمة خليل إبراهيم، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص٤٦.

(٤) ومن الجدير بالذكر أن بعض أعيان الشعب ممن كانوا يخشون فضيحة استلام الأموال من السلطات فقد خصصت لهم السلطات البريطانية عدداً من عربات النقل بأجور زهيدة ووضعتها تحت تصرفهم، فكان هؤلاء يؤجرون العربات بأسعار عالية فيستفيدون من فرق تلك الأجور. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٩.

ظل ملكنا المفدى"[١]. ومن مدينة الديوانية أرسلتْ عشائرُ الأكرع ممثلة بشيوخها شعلان العطية، وسيد جواد الخطيب، وعشائر المجاويد، والمشاهدة وعنهم سلمان الجبار وحمد الظاهر، برقيات التأييد للوصي عبد الاله تضمن بعضها: "**أعدتم للبلاد شرفها بعودِ سموكم أنقذتمونا من الكارثة التي سببتها الفتنة الطائشة، عشتُم للوطن**"، و "**تهنئكم والأمة وأنفسنا بعودتكم المباركة وانقضاء عهد التذبذب الممقوت**"[٢]، فيما أرسلَ أبناء مدينة الرفاعي من الناصرية ومثلهم في ذلك الشيخ موحان الخير الله رئيس عشائر الشويلات، ومحمد العبادي رئيس الجراح، ورحيم الحاج عجه عن آل بو جياش، وناهي الحمادي عن آل غانم، وجاسم الدهين عن عشائر الشبل برقيات الدعم للوصي عبد الاله جاء فيها: "**الشعبُ مبتهج وموازركم لتقودوه لحراسة العرش المفدى وحفظ كيان العراق، وعودتكم الميمونة أثلجتْ صدورنا سيروا على بركة الله لخير البلاد**"[٣]، ومن مدينة الشامية أبرق رؤساء العشائر نيابة عن التحرك الشعبي هناك ببرقيات التهاني والتبريكات وهم كل من: جاسم الدهين عن عشائر الشبل، وعباس العلوان عن الكرد، وعن عشائر العواد عبد الكريم العواد، ونعمة العطية رئيس العوابد، ومحمد الفضل عن عشائر البو سعد وقد جاء في مضمون هذه البرقيات: "**تهنئ أنفسنا بعودة سموكم وقضاؤكم على أعمال الفتنة الطائشة وإنقاذ البلاد من الكارثة العظمى وأمَّا عشائرنا فإنَّها تؤيد موقف سموكم**".[٤] وتعبيراً عن موقف أبناء العشائر تحركَ بعضٌ من السادات وشيوخ العشائر والوجهاء وتحديداً من مدينتي عفك، والحمزة فعن الأولى أرسلَ الشيخُ عباس الغانم عن عشائر الغانم برقيةً إلى سمو الوصي تضمنتْ: "**رجعوكم إلى بلاد الرافدين سعادة للوطن**"، وأرسلَ رغيد الفهد، والحاج عبد الله الكريم برسالةٍ إلى الوصي جاء فيها: "**قضى عهد الجور والطغيان ونهنئ أنفسَنا والشعبَ بعودتكم**"[٥]. ومن مدينة الموصل خرجَ أبناءُ الشعب في تظاهرات عارمة تعبيراً عن تأييدهم لحكومة الوصي وأصدروا في ختام

(١) صحيفة الزمان، العدد (١١٣٢)، ٩ حزيران ١٩٤١.
(٢) صحيفة الزمان، العدد (١١٣٢)، ٩ حزيران ١٩٤١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) صحيفة الزمان، العدد (١١٣٢)، ٩ حزيران ١٩٤١.
(٥) صحيفة البلاغ، العدد (٦٩٦)، ٢٥ تموز ١٩٤١.

تظاهراتهم برقية وقعها بعض من شيوخ المدينة أبرزهم ساير الخضير الجوعان عن عشائر البو حمد، وسيد عواد العبدالله عن البو بدران، وعطية الكصب عن البو خطاب تضمنت دعمهم اللامحدود للوصي عبد الاله[١]. ومما يجدر ذكره لم يكنْ موقف الشعب واحداً تجاه إخفاق حركة مايس، فكانتْ عشائر شمر بالضد من تأييد الوصي عبد الاله فعندما طلبَ الأخيرُ إيضاح موقف عشائر شمر من عودته للحكم وعندها رفض الشيخ صفوك الياور إرسال برقيات التهاني والتأييد الأمر الذي دفع الوصي أن يصف تلك العشائر بـ**(الموقف المعادي له)**[٢]. نلاحظُ مما تقدم يوجدُ تذبذب في موقف الشعب بين الفينة والأخرى فعندما تحركت جماهير حركة مايس دعمتها العشائر العراقية وأرسلتْ لهم برقيات التهنئة والتأييد، وعندما فشلتْ تلك الحركة فيما بعد نلاحظُ العشائرَ نفسها أرسلت بيانات الدعم والسعادة للوصي عبد الاله وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنَّما يدلُ على أمورٍ عديدة أبرزها:

١ – عدم قناعة معظم أبناء الشعب بالحكومات المتعاقبة على حكم الدولة العراقية آنذاك.

٢ – كثير من الشخصيات الاجتماعية والشعبية تقدم مصلحتها الشخصية والفئوية على المصلحة العامة؛ لذلك نجدها تؤيد الحكومات التي تسيطر على إدارة البلاد حرصاً منها للحصول على المكاسب المادية والمعنوية.

٣ – جانب الخوف والحذر من الحكومات التي تسنمت إدارة البلاد في أنْ يكون تعاملها قاسياً مع الجهات المناوئة لها جعل الشخصيات الاجتماعية والشعب يؤيدها حذراً من عوامل البطش والتنكيل.

ويمكن القول أيضاً بأنَّ المساهمة الشعبية لم تكنْ بالمستوى المطلوب في مقاومة الاحتلال البريطاني في عام ١٩٤١م كما حصلَ في ثورة العشرين وهذا راجعٌ إلى تصريحات زعماء القبائل ورؤساء العشائر عندما أعلنوا أنَّ جندياً واحداً مدرباً أفضل من عشرين مقاتلاً غير مدرب متناسين ما فعله الحراك الشعبي في ثورة العشرين؛ لذلك كان كثيرٌ منهم لم ينضموا إلى صفوف المواجهة خوفاً على ممتلكاتهم العقارية من أنْ تصادرها سلطاتُ الاحتلال البريطاني بعد

---

(١) صحيفة البلاغ، العدد (٦٩٦)، ٢٥ تموز ١٩٤١.

(٢) المصدر نفسه.

إخفاق الحركة ومنحها إلى مؤيديها على نحو ما فعلت بعد اندلاع ثورة العشرين.

ثانياً: موقف سلطة الاحتلال والحكومة المحلية من الحراك السياسي الشعبي.

سعتْ السلطاتُ البريطانية بكل ما لديها من طاقة أنْ تكسبَ جانب الشعب العراقي بفئاته كافة إلى جانبها لا سيما رؤساء العشائر وكبرائها وسادة القوم جاء ذلك من خلال الواجهات الدعائية ومنها على سبيل المثال لا الحصر **نادي إخوان الحرية** حيث كان بحد ذاته أحد أهم أجهزة الدعاية البريطانية والذي اتخذ من مركز نادي المثنى بن حارثة الشيباني مقراً له[١]، ونتيجة للدعاية الإعلانية البريطانية انضمَّ عددٌ ليس بقليل من أبناء الشعب وبخاصة شيوخ العشائر إلى تلك الجمعية ومن أبرزهم: خليل الكشكول شيخ عام عشائر البيات، وسلمان السعدون من عشائر ديالى، وعبد الكاظم العطية عن عشائر الحميدان، وعباس العلوان عن الكرد من لواء الديوانية، وداود عبد الحميد من لواء العمارة، وعبد المنعم الفواز شيخ المسعود، وحسين القنبر عن عشائر بني سعد، ورئيس البو غانم متعب الصليصي، ورشيد الحميدي عن الحميدات، وشنان النايف شيخ عشائر الطفيل، وعبد النبي العواد رئيس آل عواد، وأحمد القنبر وعلاوي المزعل رئيسا الكوام، وكريم الخادم شيخ عشائر بني حسن، وجواد الصافي رئيس الزوامل، ومشير الحاج مريهج عن عشائر آل مواشي من لواء كربلاء، وشكر بيك علي عن الدوادة، ومحمد خورشيد عن عشائر الفاودة، وحسن بك إسماعيل بك عن لواء كركوك[٢].

وبعد عودة الاحتلال البريطاني من جديد وجدتْ الأخيرةُ نفسها في عزلةٍ تامةٍ لا يمكن التخلص منها مالم يسعَ البريطانيون لاستقطاب شيوخ العشائر العراقية كافة، وحاولوا كسبَ ودهم ومنحوهم حقوقَ التصرف في الأرض التي تم شراؤها في العهد العثماني، ومنحوا أيضاً القسم الآخر من الشيوخ والوجهاء الموالين لسياستهم مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، فأصبح هؤلاء الشيوخ الطبقة البرجوازية في

(١) د. ك. و، ملفات إخوان الحرية، وثيقة رقم (٥٨/٨/٦).

(٢) محمد حازم الجبوري، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق دراسة تاريخية في أساليبه ومظاهره ١٩٤١-١٩٤٧، رسالة ماجستير، أجيزت في كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص١٦٥-١٧٢.

المجتمع العراقي[١]. وتعاظمَ نفوذ البريطانيين لا سيما بعد أنْ عادَ كثيرٌ من المستشارين إلى الوزارات العراقية وأُسندتْ لهم وظائف كثيرة وفُرضوا كمشاورين سياسيين وضباط ارتباط في بعض الألوية العراقية للسيطرة على المناطق الشعبية، وكانتْ وظيفتهم الأساس هي الاتصال بالشيوخ وأعيان القوم لتقوية أواصر الصلة بينهم وبين البريطانيين بتقديم المصالح الشخصية لهؤلاء والاغداق عليهم بالأموال والهدايا[٢]. كان اجتماع مجلس الأمة في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١وما ترتب عليه من عزل الوصي عبد الاله وانتخاب الشريف شرف، مخالفة واضحة للقانون العراقي في نظر رئيس الوزراء جميل المدفعي وحكومته الخامسة[٣]، وقد أشارَ إلى هذا الأمرُ النائب فريق مزهر الفرعون قائلاً: "**إنَّ كلَّ ما في ذلك العهد من أعمال جرتْ كلها علنية لاسيما اجتماع مجلس الأمة غير قانوني ومقررات المؤتمر في تلك الجلسة لم يكنْ لها ثمنٌ لأنَّها غير قانونية**"[٤]. وتأسيساً على ذلك اتبعتْ الحكومةُ العراقية برئاسة جميل المدفعي وبإيعازٍ مباشرٍ من سلطة الاحتلال البريطاني سياسة تصفية الحساب مع معظم العناصر الوطنية من أبناء الشعب وبخاصة شيوخ العشائر والوجهاء[٥]، فشنتْ حملةَ اعتقالاتٍ واسعةً وزجتْ كثيراً من أبناء الحراك الشعبي في سجونها ومن أبرزهم عبد الواحد سكر، وسيد علوان الياسري، وسعيد كاطع العوادي، وآخرين بتهمة الأخلال بأمنِ الدولة العراقية[٦]. وبالمقابل حاولتْ الحكومةُ العراقية التقرب من العشائر وتمثلتْ أولى مراحل التقارب مع الشعب بزيادة مقاعد الشيوخ والزعماء في البرلمان خلال تلك المدة إذ ارتفعتْ المقاعد من (٢١) مقعداً في عام ١٩٣٧م إلى (٣٧) مقعداً في عام ١٩٤٣م ومن ثم وصلتْ إلى (٥٨) مقعداً في

---

(١) رشا هشام العاني، الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩–١٩٤٥، رسالة ماجستير، أجيزت في كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٥١.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣، النجف، ١٩٧٦، ص٩٢.

(٣) د. ك. و، البلاط الملكي، قرارات مجلس الوزراء العراقي، ملفة رقم (٣١١/٥٢٤٤)، وثيقة رقم (٤٣).

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٥) المصدر نفسه، ص١٢٤.

(٦) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥–١٩٤٦ وموقف جماعة الأهالي، بغداد، ١٩٨٤، ص١٦٠.

عام ١٩٥٨م، وأمَّا المظهر الأخر من سياسة الحكومة وهو الأهم تمثل بزيادة تطبيق نظام التسوية للأراضي في الأربعينيات لصالح شيوخ العشائر أولاً ولكبار الملاكين من أهل المدن ثانياً فسيطر هؤلاء على أكثر من ١٥ مليون دونم بما يقارب من ٦٨% من مساحة الأراضي الزراعية الأمر الذي أوجدَ ملاكي أراضي كبار شبيه بنظام الإقطاع الزراعي، وانعكسَ الأمرُ على الفلاحين الذين عاشوا حياة فقيرة وساءتْ أحوالهُم العامة مما اجبرهم على الهجرة من الريف إلى المدينة[١]. وفي الوقت الذي سعتْ فيه الحكومةُ العراقية إلى توحيد صفوف المجتمع وتقوية وطنيته وحرصهم على تطبيق القانون وحماية حقوق الشعب، نجدها تستسلم أمام الضغط الخارجي؛ لذلك أخذتْ تعملُ على تكريسِ حالة التفاوت الطبقي وتقسيمِ المجتمع العراقي بين مدني وريفي ويمانع أية إصلاحات لتعديل هذه الأخطاء وبخاصة رفض إلغاء قانون نظام دعاوى العشائر، مضافاً إلى اتباع سياسة المحاباة بين الملاكين الكبار وانهاك الريف وتأخير عملية تطوره؛ ولهذه الأسباب أضاع المجتمع العراقي فرصاً كثيرة في بناء وحدته واستقراره السياسي[٢].

٤. الخاتمة

من خلال ما تقدم تتضح بعض النقاط المهمة وهي على النحو الآتي:

١- كان الحراك السياسي الشعبي العراقي خلال أحداث عام ١٩٤١م مثل عملاً سياسياً على مختلف الأصعدة توحد فيه الشعب العراقي وعبر عن طموحاته الفكرية والسياسية والثقافية.

٢- اضطلع الحراك الشعبي بدور كبير خلال أحداث عام ١٩٤١م بحكم إمكاناته وقوته لما يمتلكه من قوة اقتصادية ووفرة عددية يمكن استخدامها للقتال إنْ تطلبَ الموقف الأمر الذي جعله مهاب الجانب.

٣- لم يتمكن الحراك الشعبي السياسي من استغلال هذه العوامل في محلها فقد تمكن السياسيون من استقطاب كثيرٍ من العشائر إلى جانبهم.

٤- أفرز الحراك السياسي الشعبي أبانَ تلك المدة سلوكاً ناضجاً تحدى فيه السلطتين المحلية والبريطانية وكان له دور في التأسيس لمرحلة جديدة.

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٢) حنا بطاطو، العراق، ج١، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص١٣٨.

٥- نتيجة للحراك السياسي الشعبي اتخذتْ الحكومتين المحلية والبريطانية سياسةً مغايرةً في تعاملها مع الشعب وبخاصة مع العشائر العراقية تمثلتْ بالتقارب منها ومنحها بعض الامتيازات لكسب ود الشارع الشعبي، وبالتالي إنهاء مظاهر المعارضة الشعبية أو الحد منها على أقل تقدير.